حقيقة رأي الكوفيين في عامل الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية

أ.م.د.سعاد كريدي

كلية التربية/جامعة القادسية

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة السلام على سيدنا محمد وآله وصحبه إلى يوم الدين.

فالبحث يتناول واحدة من المسائل التي درجت كتب النحو على عدِّها من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين.

إذ كثرت هذه المسائل وتعددت حتى ظنَّ معظم النحاة أنها نقاط خلاف واختلاف بين المدرستين. يتضح ذلك جلياً لمن يتتبع كتب الخلاف النحوي، والمصادر النحوية المتأخرة.

وعلى ضوء ذلك كثرت الدراسات التي حاولت جاهدة إستقصاء هذه المسائل للتأكد من صحة هذه المزاعم، فتبين ان الكثير منها كان من نسج خيال أصحاب كتب الخلاف النحوي.

والحق أقول: ان الظلم وعدم الإنصاف الذي تعرض لهما النحو الكوفي اكبر بكثير مما يتناوله البحث. فالروايات والنقول التي نسبت للكوفيين وهي باطلة في معظمها. أصبحت اليوم نحواً ذا سيادة، ولم يعد من السهل بمكان القبول، او الأخذ بإراء تزعزع أركان هذه السيادة النحوية.

وإعتماداً على مبدأ ضرورة تحقيق الآراء والروايات المنسوبة للكوفيين إنطلق البحث مسبوقاً ببحوثٍ أخرى تناولت الموضوع نفسه –أعني تحقيق مسائل خلافية– بالنظر في مسألة ظن الكثير انها من مسائل الخلاف النحوي ذلك ان ما نقل فيها عن الكوفيين شكل عنصر إختلافٍ مع نظرائهم البصريين والحق أقول –ولكي اكون منصفة– ان ما نقل في هذه المسألة ونسب الى الكوفيين لم يكن من نتائج صاحب الإنصاف ولا من اقوال المتاخرين من النحاة. بل امتد الى ابعد منهم. فالسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) شارح كتاب سيبويه تطرق الى ذكر الرأي الكوفي ممثلاً بما ذكره الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

ومسألة ذكر الرأي والرأي الآخر وردت عن الخليل (ت ١٧٥ هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) ومن تلاهما من النحاة. لكن من دون الاشارة الى انها من مسائل الخلاف النحوي ذلك أن الخلاف لم يكن موجوداً زمن الاوائل من النحاة. لأن بذوره بدأت بالظهور زمن المبرد (ت ٢٨٥ هـ) من البصريين، وثعلب (ت ٢٩١ هـ) من الكوفيين على ما تذكر كتب التراجم والطبقات. فالخليل مثلاً اشار بدافع الايمان بالعامل، وضرورة ان يكون الحرف مختصاً حتى يعمل. الى أن حروف الجزاء بالأفعال اولى من الاسماء. معنى ذلك انه لم يجوز دخولها على الاسماء لانها مما اختصت بالدخول على الافعال دون الاسماء. ولم يُنسب هذا الرأي –اعني جواز دخولها على الاسماء– لاحد من النحاة. الا في نهايات القرن الثالث الهجري. حين لمح المبرد الى وجود من يتبنى هذا الرأي ويأخذ به. مع أن الرجل ذكر ذلك على سبيل الافتراض. لكن السيرافي ترك التلميح الى التصريح ناسباً الرأي صراحة الى الفراء من الكوفيين.

فثبت بذلك ان مسألة النسبة قديمة تعود الى نهايات القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين.

ومن أقوال النحاة في هذه الحقبة سرت هذه المسألة الى مضمار البحث في كتب الخلاف النحوي والمتأخرين من النحاة فأخذوها على أنها من المسلمات التي لا يرقى الشك اليها ولا يجد النقاش فيها مجالاً للقبول.

وقد حاولت جاهدة تتبع الاقوال المنسوبة الى الكوفيين سواء الواردة منها عن متقدمي النحاة أو متأخريهم. وذلك بالرجوع الى مصادرهم المعتمدة للتأكد من صحة أقوالهم، وأمانة نقولهم.

فبدا لي أن المسألة لم تكن كما ارادوا. فهي ليست من الخلاف بشيء، ولا تمتُ له بصلة وهذا ما سيظهره البحث –إن شاء الله–.

وقد الزمني البحث الرجوع الى جل المصادر المتقدمة البصرية منها والكوفية على السواء فكان عماد ذلك الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج من البصريين، وكتاب معاني القرآن للفراء، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري والمجالس لثعلب من الكوفيين.

والله أسأل الصواب فيما ذهبت إليه. وحسبي إني أجتهدت ولكل مجتهد نصيب والله من وراء القصد.

الخلاف في عامل الاسم الواقع بعد (إنْ) الشرطية:

كثُر الحديث في كتب الخلاف النحوي وغيرها[١] عن العامل في الاسم الواقع بعد حروف الشرط وادواته ومنها (إن).

فالمنقول عن البصريين ان العامل فيه فعل مضمر يفسره الفعل المذكور. في حين نسب الى الكوفيين ان العامل فيه ما عاد عليه من الضمير الذي يتحمله الفعل.

ولايضاح المسألة اكثر بغية الوصول الى حقيقة الرأي الكوفي في هذه المسألة. لا بد من الاجابة على تساؤلات عدة تفرضها طبيعة البحث وهي:

١- ما موجبات تقدير الفعل بعد (إن الشرطية)؟

٢- هل يجوز مثل هذا التقدير مع باقي حروف الشرط وأدواته؟

٣- هل يجوز اعراب الاسم المتقدم فاعلاً عند الكوفيين؟

٤- ما حقيقة الرآي الكوفي في هذه المسألة؟

١- ما موجبات تقدير الفعل بعد (إن الشرطية)؟

وللاجابة عن التساؤل الاول نقول: عند الحديث عن موجبات التقدير نرى انه لا يخرج في ذلك عن موجبات ثلاثة يمكن ان نتبينها من أقوال النحاة أنفسهم.

اولها: العامل وما يتعلق به –اعني المعمول، وثانيهما: الزام النحاة انفسهم بنظرية الاختصاص، وثالثها: عدم جواز الفصل بين الحرف العامل ومعموله. فوجود المعمول شرط واجب توفره مع الجوازم سواء ما جزم منها فعلاً واحداً، أو فعلين. لان وجود المعمول يقتضي بالضرورة وجود العامل و((العمل انما هو بالاستدعاء والتضمين للتأثير في المستدعي على طلبه من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم))[٢] فوجود حرف الجزم يستدعي بالضرورة الفعل لانه به أولى، وهو مما أختص به دون الاسماء. فإذا ظهر الفعل فبه، وإن لم يظهر لُجأ الى تقديره على اساس الفعل الظاهر فيكون الاخير مفسراً له.

وعلى أساس العمل قسمت الحروف والادوات على قسمين الأول منها : ما كان عاملاً، والاخر ما كان مهملاً.

والعامل منه ما يعمل في الاسماء كحروف الجر، ومنه ما يعمل في الافعال كحروف النصب والجزم.

وما افتقر الى ذلك –أعني العمل- سمي مهملاً. والإهمال فيه من جهة العمل لا من جهة المعنى.

وهذا القسم من الحروف العاملة يعمل بالأصالة ويأتي بالمرتبة الثالثة في العمل بعد الافعال والاسماء.

وهناك قسم آخر منها يعمل ولكن ليس بالأصالة وإنما بالشبه، ومنه الاحرف المشبهة بالفعل. فهذا النوع من الحروف محمول في عمله على الفعل، وعند النحاة لا بد من ان يسأل عن العلة الموجبة للعمل بالشبه.

قال ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ): ((العمل أصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها الا ما أشبه الأفعال فدلَّ ذلك على أن العمل كحق للأصالة أنما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله))[٣].

مما تقدم يتبين لنا أن العامل كان الموجه والموجب لهذا التقدير. فالحرف العامل حين يعمل لا بد له من معمول ظاهر او مقدر.

ويرتبط العمل في الحروف بالاختصاص كما مر. فالإختصاص من مقومات العمل في الحروف فمتى كان الحرف مختصاً كان عاملاً، ومتى زال الاختصاص بطل عمله. وزالت العلة الموجبة لذلك.

جاء في كتاب معاني القرآن للفراء: ((وأما قول الله عز وجل: ﴿وأما ثمودُ فهديناهم﴾[٤] فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأن أما تحس في الاسم ولا تكون مع الفعل))[٥].

فاختصاصها بالاسم اكسبها قوة العمل وعلى اساسه عملت، وعلى هذا الاساس أُهملت الكثير من الحروف لانها ترددت بين الافعال والاسماء.

قال السيوطي (ت ٩١١ هـ): ((وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لأختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما ان الفعل لما أختص بالاسم كان عاملاً فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل، وأنه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً باصالته في العمل لذلك))[٦].

وعلى هذا الاساس عملت الاحرف المشبهة بالفعل النصب والرفع في الأسماء لانها أشبهت الافعال في الاختصاص بالأسماء. جاء في شرح الجمل لابن عصفور: ((فإن وأخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها، والذي أوجب لها العمل عند محققي النحويين هو شبهها بالافعال في الاختصاص))[٧].

وعليه فحروف الجر عملت الجر في الاسماء لإختصاصها بالقبيل الذي عملت فيه، وكذا النواصب والجوازم إنما عملت النصب والجزم في الافعال لأختصاصها بها دون الاسماء. فـ((الحروف متى كانت مختصة وجب أن تكون عاملة))[٨].

ومن هنا ((فإن الحرف المختص إنما يعمل العمل الخاص بالنوع الذي يختص به فالحروف المختصة بالاسماء لا تعمل في الأفعال، والتي تختص بالافعال لا تعمل في الاسماء وعلى رأي أهل الاختصاص لعملها فإن الحرف المشترك لا يعمل))[٩].

ويبدو أن اختصاص العامل يوجب قوة التاثير فيما يعمل به. قال العكبري (ت ٦١٦ هـ): ((وأختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فإذا أثر المعنى في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ حسب المعنى))[١٠].

إذن فالحرف يعمل لإختصاصه ومتى زال الاختصاص بطل العمل.

ويبدو أن هذه القاعدة التي وضعها النحاة لم تصمد طويلاً امام الواقع اللغوي. فهذا الواقع فرض استعمالات ترد فيها الحروف مختصة أما بالاسماء او الافعال. لكن لم يثبت لها العمل كما قرروا. ومن ثم لم تصنف لا مع المختصة لإنها لو كانت كذلك لثبت لها العمل. ولا مع غير المختصة لانها لو كانت منها لترددت مع الاسماء والافعال وهذا ما لم لا يثبت لها.

ومنها ال التعريف التي أختصت بالاسم و(السين) و(سوف) و(قد) وهي مما اختصت بالافعال.

وعلى خلاف ذلك فهناك أحرف مشتركة بين الفعلية، والاسمية وكان حقها طبقاً لنظرية الحرف المختص الا تعمل. لكنها جاءت عاملة في مواضع اتفق عليها النحاة، وأُخر أختلفوا في عملها . كـ(ما، وإن، ولا) النافيات ، فهذه الأحرف متفق على عملها مع ترددها بين الافعال والاسماء.

في حين أُختلف في عمل (حتى، وكي) التعليلية فهما ناصبتان للمضارع بأنفسهما عند الكوفيين، وبـ(أن) مضمرة عند البصريين.

ولم يغب عن بال النحاة وهم يعالجون قضايا النحو. إيجاد تعليل مناسب لهذه المسألة. لذا قرروا أن الحرف المختص بالإسم ((لا يخلو من أن ينزل منه منزلة الجزء، او لا فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل فيه... وأن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه ان يعمل، لان ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً))[١١].

لذا لم تعمل (ال) التعريف في الاسم شيئاً لانها اضحت كالجزء من الاسم، وعلى هذا فسر بطلان عمل ما اختص بالفعب كـ(السين، وسوف، وقد). والعلة هذه ليست مقنعة في ظاهرها. فما معنى ان (ال) التعريف أصبحت كالجزء من الاسم؟ وللاسم الحق أن ياتي معها وبدونها ولكل منهما معنى يخالف صاحبه فما بين التعريف والتنكير من فرق لا يحتاج الى بيان. وكذا الفعل فالتحقيق الذي يكون لصيغة (فَعَلَ) مع قد لا يتحقق لهذه الصيغة بدونه. وكذا التوكيد الذي تكتسبه صيغة (يَفْعَلُ) عند دخول حرفي (السين وسوف) لا يكون بدونهما.

وهذه الخروجات على نظرية الإختصاص في النحو العربي دفعت بعض الباحثين الى التشكيك في الأصول التي بنيت عليها. بدعوى انها لم تبن على اصول كلية، كما لم تتحقق لها مقومات النظرية ومن هؤلاء د. علي ابو المكارم.

الذي تساءل عن مقوماتها قائلاً: ((كيف استمد النحاة مقومات هذه النظرية باحكامها الكلية؟ لقد وضع النحاة في الاعتبار مجموعتين من الحروف واهملوا ما سواهما، مجموعة حروف الجزم، ثم مجموعة حروف الجر وقد عملت حروف الجزم في الافعال العمل الخاص بالافعال وهو الجزم. كذلك عملت حروف الجر في الاسماء العمل الخاص بالاسماء وهو الجر... ولعلنا لسنا في حاجة لان نقرر أن هذه النظرية باحكامها العامة لا تصدق على غير هذه الجزئيات، مع ان المراد في البحث النحوي تفسير العمل في الحروف باسرها))[١٢].

يتضح لنا مما تقدم: ان الدوافع التي وقفت وراء مثل هذه التقديرات –اعني تقدير الفعل– ولدت في مجملها من رحم نظرية العامل. فالمعمول يستوجب بالضرورة وجود عامل فيه، والعامل بالضرورة يجب ان يكون مختصاً، ولضعف العامل –لانه حرف– صعب الفصل بينه وبين معموله بفاصل ليس من جنسه.

وقد أفصح سيبويه عن ذلك في حديث له عن رافع الفعل المضارع قائلاً: ((وعلته ان ما يعمل في الأسماء لا يعمل في هذه الافعال على حد عمله في الاسماء كما أن ما يعمل في الافعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الاسماء[١٣].

والحروف لكونها عوامل ضعيفة يصعب الفصل بينها وبين معمولاتها. لذا حملوا الفصل بين الحروف وما عملت فيه على الضرورة ان جاء ذلك في المنظوم، وعلى الشذوذ إن جاء في المنثور يوضح ذلك المبرد في حديثه عن (إن) الشرطية قائلاً: ((فإن أضطر شاعر جاز فيهن الفصل، جزمن أو لم يجزمن))[١٤].

وتابعه في ذلك ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في اصوله قائلاً: ((ولا يجوز ان نقول: (لم زيد يأتِكَ) لان الجزم نظير الجر، ولا يجوز لك ان تفصل بينهما وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ الا في ضرورة شعرٍ))[١٥] وحكى الانباري (ت ٥٧٧ هـ) فيما نسبه للكوفيين: أنهم اجازو تقديم المرفوع من (إن) الشرطية خاصة مع بقاء عملها في فعل الشرط مع الفصل لقوتها[١٦]. في حين منع البصريون ذلك لانه لا يجوز عندهم الفصل بين الحرف وما عمل فيه.

وظاهر ما حكاه يدل على أن الكوفيين أجازوا الفصل بين (إن) وما عملت فيه وهو فعل الشرط.

وقد كان الانباري دقيقاً فيما حكاه عنهم بدليل نص الفراء الذي يقول فيه: ((استجارك في موضع جزم وان فرق بين الجازم والمجزوم بـ(احد)، وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء))[١٧].

ولكنه لم يكن دقيقاً في ذكره للعلة التي اعتلوا بها لجواز الفصل وهذا ما سنبسط الحديث في موضعه من البحث –ان شاء الله–.

وقد ضعف العلامة الرضي (ت ٦٨٦ هـ) مجيء المضارع بعد الاسم الواقع بعد حرف الشرط للفصل بينهما؛ لان المضارع يستوجب ظهور حركة الجزم اذ حق الفعل عنده ان يكون ماضياً لعدم ظهور علامة الجزم عليه كونه مبنياً قال: ((وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي (إن) وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضياً..... وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله))[١٨].

٢- هل يجوز التقدير مع باقي أدوات الشرط وحروفه:

إتفق النحويون المتقدمون منهم والمتأخرون على إختصاص مجيء الاسم بعد (إن) الشرطية دون سواها من الاحرف والادوات، وعللوا ذلك بان هذا الحرف هو أم الشرط ورأس أدواته.

وتقدمهم في ذلك الخليل فيما نقله عنه سيبويه، قال: ((وزعم الخليل أن إن هي أُم حروف الجزاء فسألته: لم قلت ذلك فقال: من قَبل أني ارى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حال واحدة ابداً لا تفارق المجازاة))[١٩].

وتابع سيبويه شيخه فيما ذهب إليه قائلاً: ((وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخر))[٢٠].

وجعله في موضع اخر من كتابه مخصوصاً بالشعر قائلاً: ((وإعلم أن حروف الجزاء تقبح أن تتقدم الاسماء فيها قبل الافعال وذلك لانهم شبهوها بما يجزم.... إلا ان حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر))[٢١].

وتابع المبرد الخليل وسيبويه فيما ذهبا إليه معللاً سبب التقديم مع (إن) خاصة لانها أُصل الجزاء، قائلاً: ((وإنما إحتملت (إن) هذا في الكلام، لانها أصل الجزاء كما تحتمل الالف في الاستفهام، تقديم الاسم في نحو قولك: أزيد قام، لانها اصل الاستفهام، ولو قلت: هل زيد قام؟ لم يصلح إلا في الشعر))[٢٢].

ولم يخرج ابن السراج[٢٣] عن دائرة هذا التعليل عند البصريين.

وكذا فعل السيرافي في شرحه للكتاب[٢٤]، والجرجاني في شرحه للايضاح إذ خصَّها بضرورة الشعر. وجعلها في (إن) دون غيرها لانها اصل والاصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع[٢٥] وقد بدا الجرجاني اكثر تشدداً من النحويين في هذه المسألة حين منع وقوعها في الاختيار قائلاً: ((ولا يجوز لك في الاختيار ان يقع الاسم بعد الحروف التي يجازى بها فلا تقول: من زيداً يضربه اضربه، ولا متى رجل يخرج اخرج ويجوز في ضرورة الشعر))[٢٦].

وخالف العلامة الرضي النحويين فيما ذهبوا اليه إذ أجاز ذلك في الاختيار قائلاً: ((وكلمة (إن) لاصالتها في الشرط وكونها أم الباب. جاز أن تدخل اختياراً على الاسم بشرط ان يكون بعده (فَعَلَ) نحو: إن زيد ضرب، وإن زيداً ضربت وكذا (لو) بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز فيها إلا في الضرورة))[٢٧].

وقد وافق الكوفيون البصريين فيما ذهبوا إليه من أن تقديم الاسم خاص بـ(إن) الشرطية إلا ان علتهم في ذلك تختلف عن العلة التي أعتل بها البصريون.

فالاسم يقدم بعد (إن) لا لقوة (إن) ولا لانها الاصل كما عبر عنها، بل لانها حرف مختص بالجزاء لا يفارقهُ الى غيره كما يكون في باقي ادوات الجزاء. كما يصح فتح همزة (إن)[٢٨] وعندها تدخل على الأسماء والأفعال فتفقد حينئذٍ الاختصاص، ومن ثم يبطل ما كان لها من عمل فلم يحفلوا على رأي الفراء ان يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع او المنصوب[٢٩].

خلاصة ما تقدم ان النحاة أجازوا ولاية الاسماء لـ(إن) خاصة لانها أم الشرط وأصله، والبقية فروع عليها. والفروع أبداً انحطت درجة عن الاصول، قال الانباري: ((الفروع ابداً تنحط عن درجات الاصول))[٣٠] وقال: ((والاصل يتصرف فيه ما لا يتصرف الفرع))[٣١] وهذا القبول والإجازة لولاية الاسماء ليس مطلقاً وانما هو قبول مبني على التقدير والتأويل فالعامل لا يعمل في الاسم ومن ثم لا بد من تقدير معمول ملائم له وهو بالضرورة فعلٌ يفسره المذكور. ولعل سبب التقدير والتأويل يعود لامرين: اولهما. عدم صدق القاعدة النحوية على بعض ما سمع عن العرب، وثانيهما: حرص النحاة على تفسير كل ما سمع عن العرب في ضوء الاصول والقواعد[٣٢].

وإذا سايرنا النحويين وأخذنا بما أخذوا اعترضتنا خروجات على هذه القاعدة تتمثل بوجود حرف أخر من حروف الشرط أخذ ما أخذته (إن) الشرطية وزيادة مع انه لم يكن اصلاً، ولا حتى فرعاً عن (إن). لان النحاة اختلفوا في تأديته الجزاء وهو (إذا).

فـ(إذا) حرف لما يستقبل به من الدهر[٣٣]، والاصل فيها ان تكون للمقطوع بحصوله وللكثير الوقوع[٣٤]. ومعلومية الوقت الذي تدل عليه (إذا) اخرجها في نظر بعض النحويين من حيز الجزاء، قال الفراء: ((واكثر الكلام فيها الرفع؛ لانها تكون في مذهب الصفة. الا ترى انك تقول: الرطب إذا أشتد الحر، تريد: في ذلك الوقت))[٣٥].

وعلة منع المجازاة بـ(إذا) مما اتفق عليه الكوفيون والبصريون، قال سيبويه: ((وسألته عن (إذا) ما منعهم ان يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلت: اتذكر إذ نقول فـ(إذا) فيما يستقبل بمزلة (إذ) فيما مضى، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً: آتيك إن احمر البسر كان قبيحاً فـ(إن) ابدا مبهمة وكذلك حروف الجزاء))[٣٦].

ومنع الفراء المجازاة بـ(إذا) قال: ((واكثر الكلام فيها الرفع))[٣٧].

لكنه نقل عن العرب المجازاة بها قائلاً: ((من العرب من يجزم بإذا، فيقول: إذا تقم أقم انشدني بعضهم:

وإذا نطاوع أمر سادتنا لا يثننا جبن ولا بـخلُ

وقال الآخر:

واستغنِ ما اغناكَ ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل))[٣٨].

ونقل العلامة الرضي خلافاً في نوع الجملة التي تدخل عليها إذا قائلاً: ((وإذا الشرطية فيها خلاف: نقل عن الكوفيين انها كإذ في وقوع الجملتين بعدها إلا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلاً الا في الشاذ....

ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية أما ظاهرة الفعل... أو مقدرة))[٣٩].

وظاهر نص الكتاب في عدم إعمال (إذا) في فعل الشرط -يتفق وما ذهب إليه الكوفيون لان دلالتها على الوقت المعلوم جعلتها عندهم في مذهب الصفة، والظرفية حتمت عليها التعلق بما قبلها او بما بعدها. وقد مثل لها الفراء بما مثل به الخليل حين سأله سيبويه عن سبب عدم المجازاة بها. قال: ((الا ترى أنك تقول: الرطب إذا اشتد الحر، تريد في ذلك الوقت))[٤٠].

ولم يكن موقف سيبويه واضحاً في تأديتها الجزاء من عدمه، فهو تارة يصنفها مع الحروف التي يجازى بها مع دلالتها على الاستقبال. جاء في الكتاب: ((وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة))[٤١] في حين حمل المجازاة بها في موضع آخر من كتابه على الضرورة قائلاً: ((وإن اضطر شاعر فاجرى إذا مجرى إن فجازى بها قال: أزيد إذا تَرَ تضرب، إن جعل تضرب جواباً))[٤٢].

ويبدو ان موقف النحاة الخالفين لسيبويه كان اكثر وضوحاً في المجازاة بـ(إذا). فقد إجازوا لها الجزاء شرط ان تقع على صيغة (فَعَلَ)، وإذا فصل بينها وبين ما وقعت عليه بفاصل كان هذا الفاصل مرفوعاً بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر.

قال المبرد في حديثٍ له عن (إن): ((وكذا (إذا) لانها لا تقع الا على (فَعَل))[٤٣].

وقال النحاس في تفسير قوله تعالى:﴿إذا الشمس كورت﴾ رفعت الشمس باضمار فعل مثل الثاني لان (إذا) بمنزلة حروف الجزاء لا يليها إلا الفعل مُظهراً او مظمراً))[٤٤].

والذي يعنينا من هذا كله إغفال النحاة لهذا الحرف الذي لا يتوافق مع ما قرروه في جواز مجيء الاسم بعد (إن) الشرطية كونها ام الباب واصل الجزاء لان هذا يمثل خروجاً على هذه القاعدة. علماً انهم لم يذكروا تعليلاً مناسباً لذلك ومن ثم لا يمكن اغفال امر كهذا خصوصاً انه ورد في افصح واقدس نص ((ومن المتفق عليه عند اللغويين والنحاة... أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي افصح مما في غير القرآن))[٤٥].

فالقرآن الكريم يفاجئك ليس بنصوص بل بسور كاملة جاءت فيها (إذا) الشرطية وقد وليتها الاسماء. وإليك هذه السورة:

١- قال تعالى في سورة التكوير:

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ۞ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۞ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۞ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۞ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ۞ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ۞ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ۞ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ۞ وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ ۞ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ ۞ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ ۞ ﴾(٤٦).

٢- وقال تعالى في سورة الانفطار:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ۞ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ۞ وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۞ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۞ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ۞ ﴾(٤٧).

٣- ومنه ما جاء في سورة الانشقاق:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ۞ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۞ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۞ ﴾(٤٨).

ولنا ان نتساءل هنا عن موقف النحاة من هذه النصوص التي كُشف فيها الجزاء بـ(إذا) وقد وليها اسم وهي ليست باصل وقد أقر اغلب النحاة ومعربي القرآن ومفسريه ان (إذا) في هذه النصوص ادت معنى الجزاء. فأخذت بذلك ما اخذته (إن) الشرطية. جاء في مشكل اعراب القرآن: ((قوله: ((إن احد من المشركين استجارك) احد مرفوع بفعل مضمر تقديره: وإن استجارك احد من المشركين استجارك. وكذلك عند البصريين ((إذا السماء انشقت)) و(إذا السماء كورت)، و(إذا السماء انفطرت) وشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر لأن إذا فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى فالفعل مضمر بعدها وهو الرافع للاسم وهو كثير في القرآن فاعرفه))(٤٩).

وبناءً على ما ذكره مكي القيسي (ت ٤٣٧ هـ): يَبطل الاصل والفرع في عمل أدوات الشرط وحروفه فالفرع هنا لم ينحط عند مرتبة الاصل. ولم يبق للاصل زيادة عليه بدرجة. فهما متساويان في تقديم الاسم على الفعل، وجواز الفصل بينهما وبين ما عملا فيه. علماً ان ذلك لا يدخل في باب الضرورة لانه ورد في الكلام المنثور بل في اقدس نص لا يُشك بفصاحته.

وقد اكثر المفسرون على خلاف النحاة من الحديث عن إذا الشرطية لكثرة ورودها في النص القرآني. وقد تابعوا النحاة فيما ذهبوا إليه من تقدير فعل بعد حرف الشرط يكون عاملاً في الاسم المتقدم. لكن ذلك لم يكن مع الحرف الاصل -اعني إن الشرطية- بل مع حرف مختلف في تأديته الجزاء.

قال النحاس (ت ٣٣٨ هـ): ((إذا بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل مظهراً او مضمراً))[٥٠].

ورفض الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ان يكون الاسم الذي يلي الحرف مرتفعاً على الابتداء، مرجحاً ارتفاعه على الفاعلية. قال بل على الفاعلية رافعه فعل مضمر يفسره ما بعده[٥١].

وشاركت (إذا) الظرفية (إن) الشرطية في مسألة تعلق الجواب بفعل الشرط وجوابها إما ان يكون ظاهراً، وإما ان يحذف للعلم به.

ومن الاول ما جاء في قوله سبحانه وتعالى في سورة التكوير. فالكل متفق على ان الجواب هو قوله تعالى: ﴿علمت نفس ما احضرت﴾.

قال الفراء: ((وقوله تبارك وتعالى ﴿علمت نفس ما احضرت﴾ جواب لقوله: ﴿إذا الشمس كورت﴾[٥٢])) ومما تجب الاشارة إليه ان قوله سبحانه: ﴿علمت نفس ما احضرت﴾هو جواب لكل الآيات المتقدمة[٥٣]عليه والتي جاء الجزاء فيها بـ(اذا).

وقد يحذف الجزاء للعلم به، او إن يدل عليه دليل –وهذا مما اتفق عليه المفسرون والنحاة وجعلوا منه ما جاء في سورة الانشقاق. قال الفراء: ((وقال بعض المفسرين جواب ﴿إذا السماء انشقت﴾ قوله: ﴿وإذنت﴾ ونرى انه رأي أرتأه المفسر..... والجواب في ﴿إذا السماء انشقت﴾، وفي: ﴿إذا الارض مدت﴾ كالمتروك لان المعنى معروف وقد تردد في القرآن فاعرف معناه)) [٥٤].

ويرى القرطبي (ت ٦٧١هـ) ان الجواب قد حذف في هذا النص ((ليذهب المُقدِر كل مذهب او اكتفاءً بما علم في مثلها من سورتي التكوير والانفطار، وقيل: جوابها ما دل عليه (فملاقيه))) [٥٥].

مما تقدم يتبين لنا ان نظرية الاصل والفرع، والحرف المختص اللتين صاغ النحاة على هداهما القواعد لم تصمدا طويلاً أمام التعبير القرآني الذي تجاوزهما مثلما تجاوز الكثير من قواعد النحاة ومقرراتهم. وهذا يؤكد ان هذه القواعد والمقررات لم تكن لتلقَ مثل هذه الخروجات والتجاوزات لو كانت مبنية على نظرية كلية شاملة للغة وقائمة على اساس الاستعمال الفعلي للغة.

فالحديث الآنف الذكر لم يعد متعلقاً باصل وفرع، ولا ضرورة شعر، ولا بقوة الحرف وضعفه.

٣- هل يجوز إعراب الاسم المتقدم فاعلاً عند الكوفيين:

ذهب جمهور النحاة الى عدم جواز تقديم الفاعل على فعله. لان الفاعل لا يقع الا حيث يقع الفعل، أي: يقع متأخراً عنه.

ونسب الى الكوفيين[٥٦] القول بجواز تقديم الفاعل على فعله، وبناءً على هذه النسبة يكون القول بعدم الجواز منسوباً الى البصريين.

قال المبرد مانعاً تقديم الفاعل على فعله: ((فإن قلت: عبد الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل))[٥٧].

وقد أبطل كون عبد الله فاعلاً لـ(قام) بامور منها:

((أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشراك، نحو قام عبد الله وزيد... ومن فساد قولهم أنك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله ويبقى الضمير على حاله، ومن ذلك انك تقول: عبد الله هل قام، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال ان يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله))[٥٨] فمن مبطلات التقديم عند المبرد، اختصاص الفعل بفاعل واحد، وجواز دخول ما يبطل الابتداء في حين يبقى الضمير المشتغل به الفعل على حاله، قد يحول ما له حالة صدر الكلام بين المبتدأ والفعل الذي هو في محل الخبر مثل حروف الاستفهام ومعلوم ان ما بعد حرف الاستفهام محال ان يعمل فيما قبله.

ومن مبطلات التقديم عندهم ان عمل الفعل حين يقدم لا يكون كعمله وهو متأخر. جاء في الإصول: ((ولا يجوز ان يقدم –يعني الفاعل– على الفعل إذا قلت: (قام زيد) لا يجوز ان تقدم الفاعل فتقول: (زيد قام) فترفع زيداً بقام ويكون (قام) فارغاً ولو جاز هذا لجاز ان تقول: (الزيدان قام) و(الزيدون قام) تريد (قام الزيدان) و(قام الزيدون)))[٥٩].

وقد علل الانباري عدم تقديم الفاعل على فعله بان الفاعل قد اصبح كالجزء من فعله[٦٠].

وقد أوضح المسألة اكثر في كتابه الانصاف حين استعرض حجج البصريين في عامل الاسم المرفوع بعد إن الشرطية.[٦١].

قال في المسألة نفسها بعد أن استعرض ما احتج به الكوفيون ((أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا: انما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة لقوتها وعملها في فعل الشرط مع الفصل لانها الاصل في باب الجزاء؛ فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا انه يرتفع بالعائد لان المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الاول؛ فينبغي ان يكون مرفوعاً به، كما

قالوا: (جاءني الظريف زيدٌ) وإن كان مرفوعاً به لم يفتقر الى تقدير فعل))[٦٢] وقد وهم الانباري في نسبة هذا الرأي للكوفيين. والحق انه الرأي البصري في شقه الاول. فالبصريون هم من أعملوا إن في الجزاء مع الفصل بينها وبين ما عملت فيه وقد أعتلوا لذلك باصل هذا الحرف وقوته والنصوص التي مرت بنا تصلح لان تكون دليلاً على صحة ما نقول. فعلة الفصل بين الحرف ما عمل به عند الكوفيين تختلف تماماً عما هي عليه عند البصريين يتضح ذلك من نص للفراء قال فيه: ((وإن أحد أستجارك في موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزوم (باحد) وذلك سهل في (إن) خاصة دون حرف الجزاء؛ لانها شرط[٦٣] وليست باسم، ولها عودة الى الفتح[٦٤] فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل فلم يحفلوا ان يفرقوا بينهما وبين المجزوم بالمرفوع او المنصوب))[٦٥].

فالعلل التي ذكرها الفراء في جواز الفصل لم تكن كالتي ذكرها الانباري ونسبها للكوفيين والحق اننا لو اردنا ان تتبين حقيقة الرأي الكوفي فذلك لن يكون الا بالرجوع الى مصادرهم المعتمدة واعني المتقدمة منها.

وإذا عدنا الى كتاب معاني القرآن للفراء وجدناه يصرح في اكثر من موضع على انهم يعربون الاسم المتقدم مبتدأً لا فاعلاً، مع الجزاء وغيره.

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه﴾[٦٦].

((من في معنى الجزاء وموضعها رفع بالهاءات التي عادت، وجواب الجزاء (الفاء) في قوله: ﴿فهو جزاؤه﴾))[٦٧] فتقديم الاسم على الفعل جعله في موضع رفع بالابتداء خبره الضمير الذي عاد عليه ولم يكن فاعلاً للفعل وجد.

وقال في حديث له عن لكن المخففة: ((ومن خفف نونها واسكنها لم يعملها في شيء اسم ولا فعل وكان الذي يعمل في الاسم الذي بعدها ما معه، ينصبه أو يرفعه، أو يخفضه من ذلك قوله تعالى: ﴿لكن الناس انفسهم يظلمون﴾[٦٨]، ﴿ولكن الله رمى﴾[٦٩]، ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾[٧٠] رفعت هذه الاحرف بالافاعيل التي بعدها))[٧١].

وقال ثعلب في مجالسه: ((تقول: عبد الله حدثني وعمرو، قال: يكون نسقاً على ما في حدثني ولا يكون على الاول))[٧٢].

((وهذا يدل على ان في الفعل ضميراً مستتراً عطف عليه كلمة (عمرو)، و(عبد الله) مبتدأ وليس فاعلاً مقدماً والا كان الفعل فارغاً))[٧٣].

ويزيد الامر وضوحاً ابن الانباري (ت ٣٢٨ هـ) في شرحه للقصائد التسع الطوال.

قال في شرح بيت امرئ القيس:

قولاً ليوصان عبيد العصا ما غركم بالاسد الباسل

((وما استفهام مرفوعة بما عاد من غركم، والباء صلة غركم))[٧٤].

ومنه ما جاء في قول الشاعر:

إذا ما الثريا في السماء تعرضت تعرض اثناء الوشاح المفصلِ

((والثريا مرتفعة بما في تعرضت، وفي السماء صلة تعرضت))[٧٥].

وجعل منه ما جاء في قول الشاعر:

وجيد كجيد الريم ليس بفاحش إذا هي نَضَّته ولا بمعطل

قال: ((والجيد مضاف الى الريم، واسم ليس مضمر فيها من ذكر الجيد، والخبر ليس بفاحشٍ وإذا صلة فاحش، وهي مرتفقة بما في نضَّت))[٧٤٦].

إذن فالنصوص المتقدمة تظهر عدم صحة ما نسب للكوفيين[٧٧] من انهم يجيزون اعراب الاسم المتقدم فاعلاً وانما هو مبتدأ خبره ما عاد عليه من الضمير وهذا يلتقي مع ما ذهب إليه بعض البصريين. قال الاخفش (ت ٢١٥ هـ) في قول الشاعر:

اتجرع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

((وقد زعموا ان قول الشاعر... لا ينشد الا رفعاً وقد سقط الفعل على شيء من سببه وهذا قد ابتدئ بعد أن وان شئت جعلته رفعاً بفعل مضمر))[٧٨]. وقال المبرد في رده على من ادعى جواز تقديم الفاعل على فعله ((إنك تقول: ذهب اخواك ثم تقول: اخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملاً مؤخراً كعمله مقدماً لكان موحداً، وانما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان، او خافضاً، أو ناصباً. فقولك: عبد الله قائم بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به))[٧٩].

فالنظرة واحدة خلا ان المبرد جعل الفعل هو الذي يبني عليه المبتدأ والفراء ومن تبعه جعل خبر الابتداء الضمير الحامل له الفعل.

وإذا صح هذا الاعراب؟ هل يصح إعراب الاسم الواقع بعد حروف الشرط وادواته؟

والحق ان النحاة منعوا اعراب الفعل الواقع بعد الاسم المتقدم خبراً له. ذلك انه مما لا يصح الاخبار به كونه مجزوماً، او واقعاً في موضع جزم.

فالخبر عندهم لا يخرج عن صور ثلاث. فهو اما اسماً مفرداً. وإما جملة فعلية فعلها غير مجزوم وإما شبه جملة. من الجار والمجرور، او الظرف وإن اختلفوا في الظرف الواقع خبراً نحو: زيدُ امامك.

قال سيبويه مجوزاً نصب الاسم على رفعه لان الفعل أشتغل عنه بالضمير: ((وتقول في الخبر وغيره: إن زيداً تره تضرب، تنصب زيداً لان الفعل أن يلي إن اولى، كما كان في حروف الاستفهام، وهي ابعد من الرفع لانه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ))[٨٠].

وزاد الامر وضوحاً في موضع آخر من كتابه قائلاً: ((واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيدُ يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك، لأنه لا يبتدأ بعدها الاسماء ثم يبنى عليها))[٨١].

لأجل هذا جعلوا الفعل المضمر عاملاً في الاسم المتقدم سواء اكان منصوباً ام مرفوعاً.

قال المبرد: ((واعلم ان المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر.... ولو رفع هذا رافع غير الفعل لكان خطأً))[٨٢].

وقد رجح سيبويه في ذلك الرفع جاعلاً النصب عربي كثير قال في قول الشاعر:

إذا ابنُ ابي موسى بلالا بلغته فقام بفأسٍ بين وصليك جازرُ

((فالنصب عربي كثير، والرفع اجود))[٨٣].

ويبدو ان ذلك مما اتفق عليه الكوفيون والبصريون قال الفراء في الشاهد نفسه: ((وإذا رأيت ما قبل الفعل يحسن للفعل والاسم جعلت الرفع والنصب سواء، ولم يغلب واحد على صاحبه مثل قول الشاعر:

إذا ابنُ ابي موسى بلالا بلغته فقام بفأسٍ بين وصليك جازرُ

فالرفع والنصب في هذا سواء))[٨٤].

وقد اجاز ابو سعيد السيرافي رفع الاسم حين يُشغل عنه الفعل بالضمير قائلاً: ((ويجوز أن منفسٌ (اهلكته) على معنى إن هلك منفس اهلكته))[٨٥] والعامل فيه قطعاً الفعل المقدر، قال: ((فلا بد من تقدير فعل كيفما تصرفت به الحال))[٨٦].

وقد بسط الجرجاني المسألة اكثر مبيناً سبب الاضمار، وعدم صحة الاخبار بالفعل قائلاً: ((ولو قلت: إن زيدُ تضربه لم يجز لأمرين:

احدهما: ..... والثاني: أنك إذا رفعت زيداً بالابتداء كان جزم تضرب محالاً. لاجل ان الفعل الواقع في موضع خبر المبتدأ لا يكون الا مرفوعاً من حيث أنه قائم مقام الاسم))[٨٧].

وقال في قول الشاعر:

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ومن لا نجزه يمسي بنا مُفزعا

قال: ((ولو كان نحن مبتدأ لوجب ان يكون نؤمنه مرفوعاً. إذ المبتدأ لا يقع بعده الفعل المجزوم، فقد علمت ان نؤمنه لانه تفسير فعل مضمر مجزوم بانه فعل الشرط حتى كأنه قيل: فمن زيد يؤمنه، على تقدير: فمن يؤمنه زيد يؤمنه في أن نحن في حكم اسم ظاهر ارتفع بفعل مضمر)) (٨٨).

٤- ما حقيقة الرأي الكوفي في هذه المسألة:

اتفقت المصادر المتقدمة منها والمتأخرة على أن البصريين يعربون الاسم المرفوع بعد حرف الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، وقد تكرر هذا الرأي كثيراً في كتبهم، وكتب الخلاف النحوي.

والحقيقة ان ما نقل عن البصريين في هذه المسألة قد حظي بكثير من الأمانة والانصاف على خلاف ما نسب للكوفيين وسيبين ذلك في موضعه -إن شاء الله-.

وقد مر بنا الرأي البصري ممثلاً باوائل النحاة البصريين -الخليل وسيبويه ومن تبعهما- إذا اتفقوا على أن ما بعد إن يرتفع بفعل مضمر يفسره المذكور جاء في الكتاب: ((واعلم إن قولهم في الشعر: إن زيدُ يَأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره))(٨٩).

وقد سرت هذه الحقيقة منهم الى المفسرين ومتأخري النحاة. وقد فسروا على ضوئها الكثير من النصوص. قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ان امرؤ هلك﴾(٩٠).

((ارتفع امرؤ بمضمر يفسره الظاهر))(٩١).

وقد اجمع المتأخرون على متابعة الرأي البصري دون الالتفات الى غيره من آراء النحاة، قال ابو حيان: ((وقد يكون مضمراً قبل معموله مفسراً بفعل من جنس المظهر))(٩١) وتابعه السيوطي قائلاً: ((ولو كان الفعل مضمراً فسره فعل بعد معموله، فإنه يجوز تصدير الشرط به نحو: (إن احد من المشركين استجارك)، التقدير: (إن استجارك احد من المشركين استجارك) فـ(استجارك) المتأخر فسرت الاولى وارتفع احد على الفاعلية بها))(٩٣).

وقد أخذ المتأخرون بذلك شرط ان يكون الفعل الذي يلي الاسم على صيغة (فَعَّلَ) وادخلوا ما كان منه على صيغة (يَفْعل) في باب الشذوذ، او الضرورة خصوصاً إذا لم يكن مصحوباً بـ(لم).

قال ابن مالك: ((ومجيئه مضارعاً بدون (لم) شاذ))(٩٤) وتابعه ابو حيان في حمل ما كان منه مضارعاً على الشذوذ قائلاً: ((ويشذ كونه مضارعاً غير مصحوب بلم))(٩٥).

وعلة كونه ماضياً ان الماضي مبني والمبني لا تظهر عليه علامة الجزم. على خلاف المضارع الذي يستدعي وجود الجازم ظهور علامة الجزم على الفعل.

قال الفراء: ((الا ان العرب تختار إذا اتى الفعل بَعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فَعَلَ) لأن الجزم لا يتبين في (فَعَلَ)))[٩٦].

وقال الاخفش في تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يريد حرث الاخرة نزِدْ﴾[٩٧] فجزم، يريد لأن الأول في موضع جزم ولكنه فعل واجب لا ينجزم[٩٨] وزاد الامر وضوحاً عند قوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾[٩٩] قائلاً: ((وإنما حسن هذا فيها إذا لم يكن لفظ ما وقعت عليه جزماً نحو قوله: عاوِد هَراة وإن مَعْمُورهُا خَرَبا))[١٠٠].

هذه حقيقة الرأي البصري ومن تبعه ولكن ما حقيقة الرأي الكوفي في هذه المسألة ولتصحيح النسبة إليهم نبدأ بذكر ما نسب إليهم، ولعل أقدم نص واجهنا في ذلك ما نقله ابو سعيد السيرافي ونسبه الى الفراء.

جاء في شرح الكتاب: ((وأما الفراء وأصحابه فلا يقدرون فعلاً قبل الاسم المرفوع ، ويجعلون المرفوع والمنصوب مستحسنا في (إن) خاصة لقوتها لانها الاسم[١٠١] الحرف الاصلي في المجازاة... والمنصوب قولك، وإن أخاك ضربت ظلمت))[١٠٢].

وتابعه فيما ذهب إليه صاحب الانصاف[١٠٣]، وأئتلاف النصرة[١٠٤]، والعكبري في مسائل خلافية[١٠٥].

ولبيان موقف الفراء واصحابه نعود الى معاني القرآن لنتبين حقيقة هذا الرأي فما أُشيع عن الكوفيين انهم لا يجيزون تقدير فعل بعد حروف الشرط وأدواته وقد أخذت هذه الأشاعة حكم المسلمات التي لا يرقى إليها الشك ولا يتناولها البحث؛ لانها رسخت وتمكنت من عقول النحاة والباحثين معاً.

والحقيقة ان الفراء لم يقل بذلك وموقفه واضح من قضية التقدير. فهو يقول في قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾[١٠٦] ((ما في معنى جزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بد له من فعل مجزوم، وإن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر، كما قال الشاعر:

إن العَقْلُ في اموالنا لا نِطق بـه ذراعاً وإن صبراً فنعرف للصبر

إراد: إن يكن فاضمرها. ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز وجعلت صلته (بكم) و(ما) حينئذٍ في موضع رفع بقوله: (فمن الله).... وكل اسم موصول، مثل مَن، وما، والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره لأنه مضارع للجزاء والجزاء قد يجاب بالفاء))[١٠٧].

فالفراء يشترط وجود الفعل بعد حروف الجزم وادواته لانها بالفعل أولى والفعل بعدها إما أن يكون ظاهراً، وإن لم يظهر قدر وهذا هو رأي الخليل وسيبويه ومن تلاهما من البصريين، وقد أراد ان يوسع دائرة التقدير فلم يجعله مقصوراً على (إن) كما بدا عند البصريين. لذا جوزه في الاسماء والحروف التي تضارع الجزاء نحو (من، وما، الذي) وهي من الموصولات.

والحقيقة أني لم أجد احداً من النحاة المتقدمين منهم او المتأخرين من ذكر نص الفراء هذا او اشار إليه لا من قريب، ولا من بعيد.

وقد ذهب الكوفيون أبعد من ذلك حين اشترطوا وجود فعل محذوف بعد أدوات الشرط غير الجازمة نحو (لولا).

نقل الرضي ذلك عنهم، قال: ((وقال الكسائيّ: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله: لو ذات سوار لطمتني)).

ويرى الرضي أنّ لهذا الوجه ما يؤيده لبقاء أداة الشرط وإن لم تعمل على ما تقتضيه وهو الفعل، قال: ((وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني ... دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع (لا) أيضا، باق على ما كان))[١٠٨].

وهذا إن دلَّ على شيء فانما يدل على أَن الذين تبنوا الخلاف النحوي وروجوا له أرادوا حشد كل ما من شأنه إن يقوي الخلاف ويزيد من حدته بين المدرستين فغُيبت المشتركات بين نحاة المدرستين ولم نعد نرى او نسمع إلاَّ الخلاف او الاختلاف.

ونعود الى نص السيرافي الذي يقول ان ذلك مستحسناً في (إن) خاصة لقوتها، ولانها الحرف الاصلي في المجازاة – والحديث على لسان الكوفيين–.

والذي ذكره الفراء في علَّة ولاية الاسماء لـ(إن) لا يوافق ما ذكره السيرافي يوضح ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿وإن احد من المشركين استجارك﴾ فاستجارك ((في موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد) وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حرف الجزاء، لأنها شرط وليست باسم ولها عودة الى الفتح فتلتقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها، وبين المجزوم بالمروفوع او المنصوب))[١٠٩].

فعلة الفصل بين الحرف الجازم وبين المجزوم ليست كالتي ذكرها السيرافي. إذ لم يتطرق الفراء الى علة الاصل والفرع وما يتبعهما من قوة الاصل وضعف الفرع. وإنما أعتل لذلك بما أعتل به الخليل حين سأله سيبويه عن سبب جواز الفصل بين (إن) وما عملت

فيه قائلاً والحديث لسيبويه: ((فسألته: لم قلت ذلك فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حال واحداه أبداً لا تفارق المجازاة))[١١٠].

وهو ما عبر عنه الفراء بقوله: (لانها شرط وليست باسم)، أي انها ابداً للجزاء لا تفارقه كما يكون مع بقية أدواته.

وهناك علة اخرى والحديث هنا عن (أَن) المفتحوحة لا المكسورة. فـ(إِن) هذه حين تفتح همزتها، تفقد الاختصاص فتدخل على الاسماء والافعال وحينئذٍ يبطل ما كان لها من عمل.

ويترتب على ولاية الاسم لحرف الشرط اختلاف في إعرابه فهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور عند البصريين.

اما عند الكوفيين –حسب ما نقل عنهم– فهو أما فاعل للفعل المتأخر، وأما مبتدأ خبره الفعل الذي يليه، وأما مبتدأ خبره الضمير الذي يشتمله الفعل الذي يليه.

والحقيقة ان الاعراب الاول لم يصمد طويلاً أمام البحث كما مر بنا. إذ أثبت البحث والتحقيق ان احداً من الكوفيين لم يقل بذلك. وما نسب اليهم من جواز تقديم الفاعل على فعله وهم سرى الى المتأخرين افتقر الى التدقيق والتمحيص.

قال الانباري محتجاً على لسان البصريين: ((ولا يجوز ان يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه))[١١١].

فعدم التجويز عند البصريين يوجب بالضرورة –حسب فهم الانباري– تجويزاً عند الكوفيين.

وقد أثبت الدكتور فاضل السامرائي في كتابه تحقيقات نحوية بطلان هذه النسبة بأدلة منقولة عن كتبهم –أي الكوفيين– فهم متفقون على اعراب الاسم المتقدم مبتدأ خبره ما يحمله الفعل من الضمير.

جاء في معاني القرآن: ((وإذا رأيت اسماً في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب. فمن ذلك قوله: ﴿والسماءَ بنيناها بأيد﴾[١١٢] وقوله: ﴿والارضَ فرشناها فنعم الماهدون﴾[١١٣] يكون نصباً ورفعاً. فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصل بالفعل؛ ومن رفع جعل الواو للاسم، ورفعه بعائد ذكره؛ كما قال الشاعر:

إن لم اشفِ النفوس من حي بكرٍ وعديٌّ تطاهُ جُربُ الجمالِ

فلا تكاد العرب تنصب مثل (عديّ) في معناه، لأن الواو لا يصلح نقلها إلى الفعل، إلا ترى أنك لا تقول: تطأ عدياً جُربُ الجمال، فإذا رأيت الواو تحسن في الاسم جعلت الرفع وجه الكلام))[١١٤].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ولكن الناس انفسهم يظلمون﴾[١١٥]، ﴿ولكن الله رمى﴾[١١٦]، ﴿ولكن الشياطين كفروا﴾[١١٧].

((رفعت هذه الاحرف بالافاعيل التي بعدها))[١١٨] قال الدكتور فاضل السامرائي معقباً على نص الفراء: ((لا يدل هذا على أن هذه المرفوعات فاعلاً للافعال بعدها ذلك أنه قد يقصد انها مبتدأت والمبتدأ يرتفع بالخبر كما هو معلوم ومما يقوي ذلك وجود الفاعل وهو الواو في ﴿يظلمون﴾ وفي ﴿كفروا﴾ يتبين مما مر أن إعراب الاسم المرفوع المتقدم مبتدأ عند الكوفيين هو الأصل الغالب وقلما يعربونه غير ذلك))[١١٩].

يقوي ذلك ويعضده ما نسبه صاحب الانصاف إليهم قال: ((ذهب الكوفيون الى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو قولك: (إن زيدٌ أتأتي آته) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل))[١٢٠].

أما ما نسب إليهم من جعل الاسم المتقدم مبتداءً خبره الفعل الذي يليه فقد أثبت البحث بطلان ذلك بدليل ان هذا الفعل سواء اكان مجزوماً أم في موضع جزم فهو مما لا يصح الاخبار به لخروج الفعل المجزوم عن دائرة الخبر[١٢١].

إذن يبقى الرأي الثالث هو الممثل الحقيقي لما قال به الكوفيون. فهم متفقون على اعراب الاسم المتقدم مبتدأً خبره ما عاد عليه من الضمير الذي يشتمله الفعل وقد اثبت البحث ذلك بادلة منقولة عن كتب المتقدمين منهم وإذا ما ثبتت صحة هذا الرأي يسقط ادعاء من نسب إليهم القول بجواز تقديم الفاعل على فعله أولاً واعراب الاسم المتقدم مبتدأً خبره الفعل الذي يليه ثانياً لعدم صحة الاخبار بالفعل المجزوم.

كما يسقط ادعاء من نسب اليهم القول بجواز مجيء الاسم بعد إن الشرطية. قال ابو حيان: ((يجوز رفع الشمس على الابتداء عند الاخفش[١٢٢] والكوفيين لانهم يجيزون ان تجئ الجملة الاسمية بعد إذا نحو: إذا زيد يكرمك فاكرمه))[١٢٣].

هذه إذن خلاصة الرأي الكوفي في مسألة كثر الحديث عنها وهو في حقيقته لا يخرج عن رأي البصري. فالجزاء عندهم لا يكون الا بالفعل ظاهراً او مقدراً كما مر في نص الفراء. وقد غاب أو غُيب هذا الرأي ولم يذكره أحد من باب الانصاف للكوفيين الا ما ذكره

العلامة الرضي مع انه لم يشر الى نص الفراء حين قال: ((ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع: إن زيدُ لقيته، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ: إن منفسٌ أهلكته.

وهو ايضاً عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب، أي: إن هلك أو أُهلك))[١٢٤].

وهذا الذي ذكره الرضي يتناغم وما ذكره الفراء في نصه السابق من وجوب ولاية الافعال لحروف الجزاء وادواته ويترتب على ذلك إعراب الاسم الذي يلي الحرف فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور وإذا ثبت ذلك ثبت معه خروج هذه المسألة من دائرة الخلاف النحوي مطلقاً.

ولعل ((المنهج العلمي لا يقوى على دفع الشك في الأحكام السابقة عن المذهب الكوفي لأن المصادر التي يمكن ان تقدم الحقيقة عنه غير وافرة ولا كاملة))[١٢٥] – والله أعلم بالصواب–.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الممتعة مع مصادر البصريين والكوفيين –في سبيل الكشف عن حقيقة الرأي الكوفي– تسنى لي إلتقاط جملة من النتائج التي تعزز –إن شاء الله– ما ذهب إليه البحث وهي على النحو الآتي:

١- لقد كان العامل النحوي هو الموجه للكثير من المسائل النحوية ومنها مسألة الخلاف في رافع الأسم الواقع بعد (إن) الشرطية. فوجود العامل يستدعي بالضرورة وجود المعمول.

٢- إرتبط العامل بالاختصاص أو ما يعرف بنظرية الحرف المختص ومن وثم كان الاختصاص مكملاً لعمل العامل وهذا ما أدى بالضرورة الى تقدير فعل يفسره المذكور ليلائم العامل الذي أختص بالدخول على الافعال أعني –إن الشرطية–.

٣- سجل البحث خروجات كثيرة على نظريات وقواعد ثبت انها لم تبن على نظرة كلية شاملة للغة كما انها كانت بعيدة عن الاستعمال الفعلي للغة ومنها نظريتي الاختصاص، والأصل والفرع.

٤- لقد كان النص القرآني خير من مثل هذه الخروجات. فالتوظيف القرآني للغة لا يعتد بما هو أصل أو فرع. ولا بما هو مختص من غيره وخير شاهد على ذلك تكثيف

الجزاء بـ(إذا) وقد وليها اسم. مع الفصل بينها وبين ما عملت فيه مع أنها ليست أصلاً في الجزاء.

٥- أثبت البحث ان موقف النحاة واصحاب الخلاف لم يكن منصفاً في النقل عن الكوفيين فالغالب على نقولهم عدم التدقيق او التوثيق.

٦- ثبت بطلان نسبة القول بجواز تقديم الفاعل على فعله الى الكوفيين لأن ذلك لم يتواتر عنهم.

٧- لم تقتصر عدم الدقة في النقل عن الكوفيين على الآراء، وإنما امتد ذلك الى ما نقل عنهم من الادلة والحجج. إذ كثيراً ما أخذت شواهد الكوفيين ونسبت الى البصريين، والأكثر منها اصطناع الشواهد ونسبتها الى الكوفيين للاستشهاد بها على مسائل هي من مقولات البصريين لا الكوفيين.

٨- شملت هذه الموجة بعض نحاة البصرة فالاخفش بحكم متابعته للكوفيين قُوِّل كثيراً باقوال لم يقل بها ومنها جواز الابتداء بعد (إن الشرطية).

٩- أظهر البحث ان نسبة هذه المسألة الى الكوفيين كانت قديمة تعود الى عصر السيرافي. ومن ثم كان الانباري متابعاً في نقلها لسابقين عليه، ولم يكن له فيها من دخل سوى اصطناع الحجج والأدلة.

١٠- أثبت البحث خروج هذه المسألة كغيرها من دائرة الخلاف النحوي بموجب نص الفراء الذي أثبت من خلاله موافقته للرأي البصري القائل: بضرورة دخول حروف الشرط وأدواته على الأفعال الظاهرة منها او المقدرة.

١١- وأخيراً اقول بما قال به أحد الباحثين: ان (المنهج العلمي لا يقوى على دفع الشك في الأحكام السابقة عن المذهب الكوفي لأن المصادر التي يمكن أن تقدم الحقيقة عنه غير وافرة ولا كاملة).

الهوامش:

١. ينظر: شرح السيرافي: ٣٢٣/٣، الانصاف: ٦١٦/٢، إئتلاف النصرة: ١٢٩.
٢. رصف المباني/ المالقي: ١٨٩.
٣. شرح الجمل: ٤٢٢/١.
٤. فصلت: ١٧.
٥. معاني القرآن: ٢٤١/١.
٦. الاشباه والنظائر: ٢٤٢/١.

٧. شرح الجمل: ٤٢٢/١، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج: ٤٠/١.
٨. اسرار العربية: ٢٥٣، ويُنظر: الانصاف: ٧٣/١.
٩. نظرية الحروف العاملة: ١٦.
١٠. اللباب: ١٥٨/٢.
١١. الجنى الداني: ٢٦.
١٢. تقويم الفكر النحوي: د. علي ابو المكارم: ٢١٥-٢١٦.
١٣. الكتاب: ١٠/٣.
١٤. المقتضب: ٧٥/٢.
١٥. الاصول: ٢٤٠/٢.
١٦. يُنظر: الانصاف: ٦١٦/٢.
١٧. معاني القرآن: ٤٢٢/١.
١٨. شرح الكافية: ١٠٠/٥.
١٩. الكتاب: ٦٣/٣، ويُنظر: الحروف والادوات للخيل: ٣٤٢، وقد ذكرته بعد الكتاب لان محقق الكتاب -اعني الحروف والادوات- قد صرح بجمعه من كتاب سيبويه وليس من فارق بين النصَّين.
٢٠. الكتاب: ١٣٤/١، ويُنظر: المقتضب: ٥٠/٢، شرح الكافية: ٩٢/٥.
٢١. نفسه: ١١٢/٣، ويُنظر: المقتضب: ٧٥/٢، والمقتصد: ١١٢٢/٢، وهمع الهوامع: ٤٥٥/٢، وشرح التسهيل: ٣٩٢/٣، ٣٩٣.
٢٢. المقتضب: ٧٤/٢.
٢٣. يُنظر: الاصول: ٢٤٠/٢-٢٤١.
٢٤. يُنظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٢٢/٣.
٢٥. يُنظر: المقتصد في شرح الايضاح: ١١٢٣/٢.
٢٦. نفسه: ١١٢٢/٢.
٢٧. شرح الكافية: ٩٩/٢.
٢٨. يُنظر: معاني القرآن/ الفراء: ٤٢٢/١، ٢٤١/١.
٢٩. يُنظر: معاني القرآن/ الفراء: ٤٢٢/١.
٣٠. الانصاف: ٢٢٩/١، ويُنظر: ٦٠/١.
٣١. نفسه: ٦١٧/٢، ويُنظر: المقتصد: ١١٢٣/٢.
٣٢. يُنظر: الاصول تمام حسان: ١٤٨.
٣٣. يُنظر: الكتاب: ٢٣٢/٤.
٣٤. يُنظر: معاني النحو/ فاضل السامرائي: ٤٥٠/٤.
٣٥. معاني القرآن: ١٥٨/٣.

٣٦. الكتاب: ٦٠/٣، ويُنظر: الحروف والادوات للخليل: ٣٤١ مع تغيير بسيط بين نص الكتاب ونص الحروف والادوات، والمقتصد في شرح الايضاح: ١١١٧/٢.
٣٧. معاني القرآن للفراء: ١٥٨/٣.
٣٨. المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٣٩. شرح الكافية: ٤٥٦/١.
٤٠. معاني القرآن/ الفراء: ١٥٨/٣.
٤١. الكتاب: ٢٣٢/٤.
٤٢. نفسه: ١٣٤/١، ويُنظر: شرح السيرافي: ٤٨٣/١-٤٨٤، والمقتصد: ١١١٨/٢.
٤٣. المقتضب: ٧٦/٢.
٤٤. اعراب القرآن: ٩٨/١.
٤٥. في اصول النحو/ سعيد الافغاني: ٣٤.
٤٦. سورة التكوير الأيات: ١-١٤.
٤٧. سورة الانفطار الآيات: ١-٥.
٤٨. سورة الانشقاق الآيات: ١-٤.
٤٩. مشكل إعراب القرآن/ مكي القيسي: ١٠٧/١، ويُنظر: مجمع البيان: ٢١٨/١٠.
٥٠. اعراب القرآن: ٩٨/٥.
٥١. يُنظر: الكشاف: ٧٠٧/٤.
٥٢. معاني القرآن: ٢٤١/٣، ويُنظر: إعراب القرآن/ النحاس: ١٠٠/٥، ومجمع البيان: ٢١٨/١٠.
٥٣. الآيات ١-١٤ من سورة التكوير.
٥٤. معاني القرآن: ٢٤٩/٣-٢٥٠، ويُنظر: ٣٣١/١، ٢٥٠/٣ من المصدر نفسه.
٥٥. الجامع لأحكام القرآن: ٧٢٦/٤.
٥٦. يُنظر: الانصاف: ٦١٦/٢، وائتلاف النصرة: ١٢٩، كتاب الانصاف والخلاف النحوي: ٦٣.
٥٧. المقتضب: ١٢٨/٤.
٥٨. نفسه: ١٢٨/٤، ويُنظر أسرار العربية: ٧٩- ٨٤.
٥٩. الاصول: ٢٣٧/٢، ويُنظر: أسرار العربية: ٧٩-٨٤.
٦٠. يُنظر: أسرار العربية: ٧٩.
٦١. يُنظر: الإنصاف: ٦١٦/٢، أئتلاف النصرة: ١٢٩.
٦٢. المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٦٣. يبدو انه قصد بالشرط انها حرف وليست اسماً كباقي أدوات الشرط.
٦٤. اجاز الفراء فتح همزة (إن) اذا دلت على الماضي ولم يقصد بها محض الجزاء، في حين تكسر الهمزة اذا اريد بها الاستقبال وقصد محض الجزاء يتبين ذلك من نص ذكره في معانيه قال: ((واذا

كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبل وكان ينوي بـه الاسـتقبال كسـرت (إن) وجزمـت بهـا... فـإن كانـت ماضية قلت: أكرمك أن تأتيني وأبين من ذلك تقول: أكرمك أن أتيتني)): ٥٨/١.

٦٥. معاني القرآن: ٤٢٢/١، ويُنظر: اعراب القرآن/ النحاس: ٢١٠/٢، ومشكل اعراب القرآن: ١٠٧/١.
٦٦. سورة يوسف: ٧٥.
٦٧. معاني القرآن: ٥١/٢.
٦٨. سورة يونس: ٤٤.
٦٩. سورة النفال: ١٧.
٧٠. سورة البقرة: ١٠٢.
٧١. معاني القرآن: ٤٦٥/١.
٧٢. المجالس: ١٤٦/١.
٧٣. تحقيقات نحوية/ د. فاضل السامرائي: ١٠٤.
٧٤. شرح القصائد: ٨.
٧٥. نفسه: ٥١.
٧٦. نفسه: ٦١، ويُنظر: من المصدر نفسه: ١٧٤، ٢٧٩، وشرح الرضي: ١٠١/٥.
٧٧. يُنظر: الانصاف: ٦١٥/٢، ائتلاف النصرة: ١٢٩، كتاب الانصاف والخلاف النحوي: ٦٣.
٧٨. معاني القرآن/ الاخفش: ٢/ ٥٥١، ويُنظر: شرح الكافية: ١٠١/٥.
٧٩. المقتضب: ٥١/٤، ويُنظر: اسرار العربية: ٨٣.
٨٠. الكتاب: ١٣٤/١.
٨١. نفسه: ١١٣-١١٤.
٨٢. المقتضب: ٧٧٠٧٦/٢، ويُنظر: شرح السيرافي: ٤٨٣/١.
٨٣. الكتاب: ٨٢/١.
٨٤. معاني القرآن: ٢٤٠/١.
٨٥. شرح السيرافي: ٤٨٣/١.
٨٦. المصدر نفسه والصفحة نفسها.
٨٧. المقتصد: ١١٢١/٢.
٨٨. المصـدر نفسـه: ١١٢٢/٢، ويُنظـر: الكشـاف: ٧٠٧/٤، شـرح الكافيـة: ١٠/٥، والبحـر المحـيط: ٤٢٣/٨.
٨٩. الكتاب: ١١٣/٣، ويُنظر: المقتضب: ٧٦/٢، وشرح السيرافي: ٤٨٣/١.
٩٠. سورة النساء: ١٧٦.
٩١. الكشـاف: ٦٣٢/١، ٢٣٦/٢، ٧٠٧/٤، ويُنظـر: الجـامع لاحكـام القـرآن: ١٧٨/١، والبحـر المحـيط: ٤٢٣/٨، ٤٢٢/٣، ارتشاف الضرب: ١٨٦٩/٤، ولمتابعـة المزيـد مـن اراء المفسـرين: يُنظـر: اعـراب

القرآن/ النحاس: ٤٣٩/١، ومجمع البيان/ الطبرسي: ٩/٥، ١٩١/٣، ٢١٨/١٠، والتفسير الكبير/ الرازي: ١٨١/١٥، ٩٥/١١.

٩٢. إرتشاف الضرب: ١٨٦٩/٤.

٩٣. همع الهوامع: ٤٥٥/٢.

٩٤. شرح التسهيل: ٢٩٣/٣.

٩٥. إرتشاف الضرب: ١٨٦٩/٤، ويُنظر: الهمع: ٤٥٥/٢.

٩٦. معاني القرآن: ٢٩٧/١.

٩٧. سورة الشورى: ٢٠.

٩٨. يُنظر: معاني القرآن: ٤٥٥/١.

٩٩. سورة النساء: ١٢٨.

١٠٠. معاني القرآن: ٤٥٥/١، ويُنظر: شرح الكافية: ١٠٠/٥.

١٠١. كذا في النص وأظن أنها زيادة لان النص يستقيم بدونها.

١٠٢. شرح السيرافي: ٣٢٣/٣.

١٠٣. الانصاف: ٦١٦/٢.

١٠٤. إئتلاف النصرة: ١٢٩.

١٠٥. يُنظر: مسائل خلافية في النحو: ١٤٥.

١٠٦. سورة النحل: ٣٥.

١٠٧. معاني القرآن: ١٠٤/٢-١٠٥، ويُنظر: الكتاب: ٥٦/٣، ٢٢٩، ١٧/٣.

١٠٨. شرح الرضي : ٢٧٠/١. وينظر : التبيين : ٢٣٩ .

١٠٩. معاني القرآن: ٤٢٢/١، ويُنظر: ٢٤١/١ من المصدر نفسه .

١١٠. الكتاب: ٦٣/٣.

١١١. الانصاف: ٦١٦/٢.

١١٢. سورة الذاريات: ٤٨.

١١٣. سورة الذاريات: ٤٨.

١١٤. معاني القرآن/ الفراء: ٢٤٠/١-٢٤١.

١١٥. سورة يونس: ٤٤.

١١٦. سورة الانفال: ١٧.

١١٧. سورة البقرة: ١٠٢.

١١٨. معاني القرآن: ٤٦٥/١.

١١٩. تحقيقات نحوية: ١٠٤-١٠٥.

١٢٠. الانصاف: ٦١٦/٢.

١٢١. يُنظر: الكتاب: ١٣٤/١، ١١٣/٣، والمقتضب: ٧٦/٢-٧٧، وشرح السيرافي: ٤٨٣/١.

١٢٢. والحقيقة إن ابا حيان قد وهم في نسبة الرأي الى الاخفش كما وهم في نسبته للكوفيين لان الاخفش قد تابع البصريين في كل ما قروره للاسم الواقع بعد (إن) الشرطية، يُنظر: معاني القرآن: ٢/٥٥٠-٥٥١، ٢/٧٣٦.

١٢٣. البحر المحيط: ٨/٤٢٣، ويُنظر: شرح الكافية: ٥/١٠١، ١/٢٢٢.

١٢٤. شرح الكافية: ٥/١٠١.

١٢٥.كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين/ محمد خير الحلواني: ١٦٨.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أئتلاف النصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب: ابو حيان الاندسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١ ١٩٩٨م.
- أسرار العربية: ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق ١٩٥٧م.
- الاشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) حيدر اباد الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
- الاصول في النحو: ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان- النجف- ١٩٧٣م.
- الاصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب ٢٠٠٤م.
- اعراب القرآن: ابو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل ابن النحاس (ت ٣٣٨ هـ) وضع حواشيه عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية ط٢ ٢٠٠٤م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري، دار إحياء التراث العربي.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبريّ (ت٦١٦ هـ) ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية ، بيروت، لبنان، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١١م .
- تحقيقات نحوية: د. فاضل السامرائي، الطبعة الاولى، ٢٠٠١م دار الفكر.
- التفسير الكبير او مفاتح الغيب: فخر الدين محمد الرازي (ت ٦٠٤ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- تقويم الفكر النحوي: د. علي ابو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر. ٢٠٠٥م.
- التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط: ابو حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق مهدلي، ط١، دار احياء التراث العربي- بيروت لبنان ٢٠٠٢م.

- الجامع لأحكام القرآن: ابو عبد الله محمد بن احمد الانصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) تحقيق: سالم مصطفى البدري، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن أم قاسم المرادي (ت هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط ١٩٩٢م.
- الحروف والادوات: الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: د. هادي حسن حمودي، ط١ - ٢٠٠٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: احمد محمد الخراط، ط٣ مطبعة دار القلم، دمشق- ٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- ٢٠٠١م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: د. صاحب ابو جناح، دار التراث العربي- بغداد ١٩٨٠م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف- ١٩٦٣م.
- شرح الكافية في النحو: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب- بيروت ٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه: ابو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: احمد حسن مهدلي وعلي سعيد علي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٨م.
- في أصول النحو: سعيد الافغاني، دار الفكر- د.ت.
- الكتاب: ابو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣- ١٩٨٣م.
- كتاب الانصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ١٩٧١م.
- الكشاف: جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط١، دار احياء الكتاب العربي، بيروت- لبنان ٢٠٠١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، رسالة دكتوراه، خليل بنيان الحسون، آداب القاهرة ١٩٧٦م.
- المجالس: ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف مصر.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: ابو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٧م.
- مسائل خلافية في النحو: ابو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، جمع وتحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٤م.

- مشكل اعراب القرآن: ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الاعلام العراقية، ١٩٧٥م.
- معاني القرآن: الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢٠٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الامير الورد، ط١، بيروت ١٩٨٥م.
- معاني القرآن واعرابه: ابو اسحاق ابراهيم الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٤م.
- معاني القرآن: الفراء ابو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي، ط٢، بيروت- ١٩٨٠م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط١، بغداد- ١٩٩٠م.
- المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، العراق- ١٩٨٢م.
- المقتضب: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب- بيروت.
- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء: د. كاظم ابراهيم كاظم، ط١، غالب الكتب، ١٩٩٨م.
- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط١، عالم الكتب، ١٩٨٦م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: احمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٨م.